نحو سوريا ديمقراطية تعددية علمانية لا مركزية

سەرێ خو بلندکه
نوکوردی

FERAT
مرآة تعكس الحقيقة

جريدة أسبوعية سياسية مستقلة شاملة العدد (7) السبت 19 أيار م2012- 2712 ك

الافتتاحية

علاقة طردية أم عكسية؟

لا نعلم بالضبط إن كانت العلاقة بين الحرب الأهلية وقتل المتظاهرين السلميين في سوريا علاقة عكسية أم علاقة طردية، ولكن يبدو أن الأغلبية الساحقة من صناع القرار والمسؤولين في الدول المختلفة الذين يدلون بآراء او تصريحات حول الأزمة السورية يرون بان العلاقة هي عكسية فكلما ازداد عدد الضحايا في سوريا قل فرص نشوب حرب أهلية.

وهذا واضح من التصريحات والآراء التي نسمعها بين الفينة والأخرى والعبارات التي مألوفة لمتابعي الأعلام ومن تلك العبارات "دعم المعارضة سيدخل البلاد في أتون حرب أهلية" ولكن قليلا ما نسمع عبارات مثل" استمرار قتل المدنيين الأبرياء سيؤدي إلى حرب أهلية" واللعب على وتر الطائفي سيؤدي إلى حرب أهلية".

العبارتان الأخيرتان تميلان إلى العلاقة الطردية على عكس سابقاتها، ونحن نرى بأن القافلة تمر، والحقيقة تبقى حقيقة، وان العلاقة بين الحرب الاهلية وقتل المتظاهرين السلميين عي علاقة طردية أي كلما ازداد عدد الضحايا الأبرياء كلما كثرت فرص الحرب الأهلية.

هيئة التحرير

الحوار مع الأستاذ مصطفى جمعة

سكرتير حزب آزادي الكردي في سوريا وعضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا

حاوره: زارا مستو...ص2

لقاء مع الدكتور وليد شيخو: عضو الوفد المجلس الوطني الكوردي إلى واشنطن

...ص5

دعوات للمجلس الكردي لزيارة بريطانيا وفرنسا وروسيا...ص7

زردشت شيخ سروج : الشوفينية وآثارها المدمرة...ص4

مصطفى عبدي

مناقشة بعض مواد الدستور السوري، وفكرة استقلالية القضاء

ص3

حجي قادو:

يومٌ ونصف في كوباني...ص3

المجلس الوطني الكردي و مجلس شعب غربي كردستان

يؤكدان على ضرورة تفعيل وثيقة التفاهم بين الطرفين...ص6

الحوار مع الأستاذ مصطفى جمعة -

من أهالي كوباني (عين العرب) في محافظة حلب ، مواليد 1947 ، درس الابتدائية والإعدادية في كوباني ، والثانوية في حلب . سافر إلى بيروت بعد حصول ه على البكالوريا العلمية ، درس العلوم السياسية والإدارية في جامعة بيروت دون أن يكمل ، بسبب وقوع الحرب الأهلية في لبنان . ترأس منظمة حزب الاتحاد الشعبي هناك ، وانضم إلى (مجموع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) برئاسة الأستاذ الشهيد كمال جنبلاط عام 1973 والذي تحول إلى صيغة الحركة الوطنية اللبنانية عام 1975بعد وقوع الحرب ، وكانت أيضا برئاسة الشهيد كمال جنبلاط ، ومن ثم الأستاذ وليد جنبلاط بعد اغتيال والده ، وأصبح عضوا في المجلس السياسي المركزي لهذه الحركة ، حتى عام 1982 تاريخ احتلال إسرائيل للبنان . عاد إلى الوطن في 1991 إلى مدينة كوباني ، بالإضافة أنه أعتقل مرات عديدة، وقضى في سجون النظام سنوات، ويسكن الآن في حلب .

س1- ساءت الأوضاع في سوريا مع استمرار القتل، والحلول الدولية لا تستجاب، كيف تقيمون المشهد الأخير في سوريا.

ج 1 – نعم ، القتل والتدمير مستمر ان ، والضحايا يوميا بالعشرات ، الأمر الذي يدفع بالبلاد نحو هاوية المجهول الأسود ، دون أن يطمئن الناس على مصيرهم ومستقبلهم ، وأين سيستقرون في النهاية ، وهل سيبقى الوضع هكذا دون حسم في ظل المواقف الدولية المتراجعة وغير الحاسمة ، والذي يستفيد منها النظام من أجل المزيد من فرض الشروط ، وإطالة الأزمة وبالتالي إطالة عمر النظام . فالمشهد السوري حاليا هو مشهد الدم المراق في المدن والمناطق على مرأى ومسمع المجتمع الدولي ، ودول الجوار السوري دون أن يحرك أحد ساكنا ، مع الإشارة إلى أن النظام بنفاقه المشهور وأكاذيبه اليومية على العالم ، يقبل بكل المبادرات الدولية أو العربية ولكنه يتصرف على هواه وضمن مصالحه ، ويراهن بشكل دائم على المواقف والمتغيرات التي تخدمه في أي مكان آخر في العالم .

س2- مؤخرا صدرت تصريحات من قادة المعارضة السورية ينفون فيها وجود كوردستان سوريا، وآخرهم كانت تصريحات الأستاذ حسن عبد العظيم، كيف تقيمون هذا؟

ج2- عشنا طوال العقود الماضية في ظل ثقافة عنصرية فرضها حزب البعث على المجتمع السوري بكل أطيافه ومكوناته القومية والإثنية ، وهي ثقافة إقصائية واستئثارية وشمولية ، انسحبت على أبناء البلد وفق سياق شوفيني مبرمج ومنهجي أدت إلى إنكار الآخر المختلف والمميز على أبناء البلد وفق سياق شوفيني مبرمج ومنهجي أدت إلى إنكار الآخر المختلف والمميز ، وزرع تاريخا مشوها ، ومصطلحات ومفاهيم ومقولات ، لا رابط لها مع الحقائق العلمية بالنسبة إلى المجتمع السوري ، وكأن سوريا بلد متجانس قوميا ، دون الوقوف على التعدد القومي والإثني والطائفي والذي يضرب بجذوره في أعماق التاريخ. ولهذا فإن الفكر الشوفيني ... المترسخ والمنسوخ بالقوة في أذهان بعض المتطرفين من المثقفين المدعين للوطنية والديمقراطية ، هو الذي يظهر على السطح بين الفينة والأخرى ، وينبري هؤلاء عند المنعطفات التاريخية الحساسة ليزايدوا السلطة على التمسك بالموروث العنصري المزروع خطأ . نحن الآن أمام تصريحات غير مسؤولة وموتورة من جانب بعض شخصيات المعارضة يطلقونها عن القضية الكردية في سوريا، وينكرون فيها على الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ، أو حل قضيته القومية العادلة والمشروعة وفق الصيغ التي تقرها المواثيق والمعاهدات الدولية ، بسبب نزوعهم العنصري تجاه الآخر المختلف ، في تأكيد من جانبهم لا أساس له من الحقيقة والبرهان ، بأن هذا الآخر لا أرض له ، ولا حقا سياسيا . وفي نظره ، هذا الآخر لاجئ وضيف عندهم ، دون أن يعود إلى الحقائق التاريخية المتعلقة بالمنطقة وبسوريا الدولة وتركيبتها ، والاتفاقيات والمؤامرات الدولية السابقة ، ومعاهدة سايكس - بيكو .. الخ . فبغض النظر عن إقرار حسن عبد العظيم أو غيره بوجود كردستان سوريا أم لا ، فإن كردستان سوريا حقيقة تاريخية وجغرافية ، وهي امتداد لكردستان الكبرى والتي تبلغ مساحتها حوالي خمسمائة كيلومتر مربع ، مقسمة بين سوريا وتركيا وإيران والعراق ، ولن تختفي هذا ا لـ (كردستان) برغبة هؤلاء المتشدقين بالوطنية والديمقراطية ، شاؤوا أم أبوا ، ولن يتنازل الشعب الكردي عن حقوقه القومية من أجل إرضاء هذا أو ذاك . أثبت التاريخ البشري أن الحقوق القومية ، لم تكن يوما محل المساومة أو الاستجداء من أحد ؛ بل يحققها الشعب بنضاله وتضحياته ، ولكننا لا نرضى لهؤلاء الذين يدعون الدفاع عن حقوق الشعب السوري ، ويطالبون بالتغيير وإسقاط النظام الشمولي الاستبدادي ، ويدعون تمثيل الشعب السوري وينطقون باسم الثورة السورية السلمية التي يشارك فيها شعبنا الكردي بأحزابه وتنسيقياته، أن يقعوا في درك العنصرية والإقصاء ، والمماطلة في الاعتراف الدستوري بحقيقة وجود الشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية وهويته القومية ، وقبول الحل الديمقراطي الحضاري وفق المواثيق والعهود الدولية ، والاتفاق منذ الآن على شكل دولة المستقبل الذي نطمح جميعا إلى بنائه لكل مكونات الشعب السوري بكرده وعربه وكافة أقلياته وطوائف لا نريد لهؤلاء القادة الذين يتكلمون باسم الشعب السوري وثورته السلمية أن يتسببوا في زعزعة ثقة الكردي بالثورة والتغيير الديمقراطي ، والحل لقضيته برحابة الحقائق التاريخية ودور الكرد في بناء سوريا الدولة سابقا ومستقبله لاحقا. إن مثل هذه التصريحات تخدم بقاء النظام وإطالة عمره أكثر من إسقاطه وزواله ، وهي خلط للأوراق السياسية يجود بها بعض ضيقي الأفق من المعارضة وتأتي لصالح النظام حصرا ، دون الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في تحسين ظروف الثورة ونجاحها من أجل الجميع . لن نقبل من أي كان أن يقرر نيابة عن شعبنا طبيعة حقوقه القومية في كردستان الغربية وكأنهم أوصياء على الآخرين ، فحقوقنا ملك شعبناوهو الذي يقرره حسب الظروف والمعطيات في المستقبل المتغير ، ويرفض ذلك التهافت العنصري المقيت وكأنه مباراة في من يؤكد شوفينيته أكثر من الآخر ، وقد تنامى إلينا أكثر من موقف من جانب المجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق في الفترة الأخيرة يشتم منها رائحة الاستعلاء القومي الشوفيني ، بأن الكتلة الكردية حرة في التعاون معنا أو لا ، ونحن ماضون معهم أو بدونهم . الشعب الكردي في سوريا ، يملك دون شك ، خياراته المتعددة في إثبات وجوده وعدم تجاوزه في معادلة الوضع السوري داخليا وخارجيا ، ولكننا رغم ذلك لن ندفع بالعلاقات مع أطراف المعارضة إلى القطيعة أو الإساءة إلى التاريخ المشترك للشعبين الجارين ، وسنتجاوز تلك العقليات العنصرية في سبيل العمل على وحدة المعارضة ، وإدامة الثورة السورية .

س3 - جاء المجلس الوطني الكوردي بمشروع مرحلي تخلى فيه عن شعارين حق تقرير المصير واللامركزية السياسية مرحليا، يقال جاء هذا وفق إرادة بعض القوى المحلية والإقليمية، ما رأيكم؟

ج3- كلا لم يتخل المجلس الوطني الكردي في اجتماعه الأخير في الحادي والعشرين من نيسان المنصرم عن شعاريه الرئيسيين : حق تقرير المصير ، واللامركزية السياسية ؛ بل أكد الاجتماع بقرار جديد ، التزامه...ص6

حجي قادو: يومٌ ونصف في كوباني.

وشمالاً من مقهى (كارمين) كان هناك مخفر للشرطة وبجانبه سجن كوباني القديم وكان ملصقاً بمقر مقسم بريد الهواتف اليدوية، وكنا نتجه شمالاً وفي القبو تحت البريد كان يوجد (تاترو) للرقص وملهى، وبالغرب من البريد كان يوجد جامع كان مؤذنه وإمامه محمود خوجه. والبريد الآخر أي بريد توزيع الرسائل والبرقيات يقع شرق مركز الثقافي القديم تحديداً مكان المؤسسة الاستهلاكية، والذي كان يوزع البريد والرسائل الواردة على أصحابها وهو ساعي البريد (شيخو) وفيما بعد أصبح هذا المكان بيت ومدير المال ثم رابطة الفلاحين ثم مقر حزب البعث، ثم الفرن، ثم مؤسسة استهلاكية، مقابل دكان بوزان هادي، و أوّل صيدلية وجدت في كوباني كانت ملاصقة للمؤسسة، وهي صدلية (الشاذلي) وكان صاحبها حلبياً، ولو نظرنا غرباً من أمام الصيدلية لوجدنا حبش زينه جالساً أمام حانوته المتواضع ذي السقف المقرقع بعض الشيء، والذي في مكان المركز الثقافي القديم ويبيع فيه الكاز والمازوت.وكذلك تجد وأنت في السوق صوت قرقعة حوافر الخيول وهي تجر العربات المحملة بالخضار القادمة من كاني عربان وتقوم بنقلها إلى سوق الهال القديم العربة تلو العربة كفرغونات القطار وتسمع أيضاً من بعيد ضجيج وشتائم (مجو سلطانه) وكأنه يتشاجر مع مَن يلفظ لقبه (مجو كولك)، وحين خروجنا من البيت ونحن صغار كنا نجد (تمر عرب) الذي يملك عربة خشبية ذات عجلتين يجرها حصان هزيل، ويجول في المدينة وهو يلم القمامة المكومة أمام المنازل وبعد انتهائه من هذه العميلة يعود ويأتي بالماء ويرش الشارع بواسطة إبريق كبير ذي فوهة مثقوبة كالغربال لرشّ الماء على شاكلة هطول المطر على الأرض ويغني ما لديه من الأغاني وبعد أن يداهمه الوقت يعود إلى بيته متعباً.وبالقرب من سوق الهال شرقاً نجد ساحة واسعة تجتمع فيه العربات النقل التي تعمل بالأجرة والحمير والموتوسيكل (بطبطو) تحديداً مكان قابلتي أرمنيان، وفي فترة القيلولة والاسترخاء لا نجد سوى (محي جلق) الذي يعزف على آلته الموسيقية البسيطة جداً وهي عبارة عن صحنين نحاسيين يضربهما ببعضهما بإتقان فتولد سيمفونية عذبة كعذوبة عرق سوسه الذي يحمله على ظهره ويجول بها في السوق الذي يصنعه بيده وهو ينادي (بوز بارد بوز) في أيام الصيف الحارة، وبزيه المميز عن كل أبناء كوباني وبما أننا نتجول في السوق فإننا سنسمع صوت ذاك الرجل المكفوف والمشهور بأغنيته التي يرددها دائماً في ذلك الوقت (برن عسكر برن) وهو "حافظى كور" الذي يرى الدنيا بأحاسيسه ولا يمل، وفي ليالي الخريف والشتاء الطويلة بطول أغنياته التراثية القديمة كنا نسمع صدى صوته الفولكلوري وعتاباته الكردية التي يؤديها بأمانة، وبحنجرته الذهبية التي لم تخرج عن مسارها إلى مطلع الفجر (باقي خضو) وبجانبه الموسيقار محمد دومان الذي يعزف على قرخ تيل أي بالتركية (40 وتر) وأخوه مصطفى طان راقصاً مشهوراً في ذلك الوقت.

وأخيراً لا بدّ أن نشكر هؤلاء الذين يحرسون المدينة ليلاً في الحر والقرّ فينتقلون من زاوية إلى أخرى وبأيديهم الفوانيس والعصي وفي رقابهم الصفارات وهم: عبدو بكجي وحسن بكجي- وكلمة بكجي تعني الحارس – وأبو حميد بكجي وهو من عفرين وكان هناك حارس من إخواننا العرب وفي الختام إن هذه الجولة العشوائية والعفوية بمدينتنا الغالية على قلوبنا تعطي الكثير من المعاني المدفونة في قلوبنا ولا بد أن نشير إلى لك الرجل الذي يوزع الحكم والكلام غير المفهوم على المارة في مدينتنا وبدون مقابل وهو (بركل بلو).

مناقشة بعض مواد الدستور السوري، وفكرة استقلالية القضاء :

القضاء كما هو متعارف عليه هو الملاذ الذي نلجأ إليه في أية حالة تظلم أو إشكال، أو مطالبة حق، بهدف تحصيل الحقوق، وتأمين حصانة ضد التعدي من قبل أي طرف، وهو المرجعية التي من المفروض أن تكون مستقلة، حيادية، نزيهة لحل أي مشكلة، أو قضية، أو طارئ، مظهرة كل الحقوق، والواجبات، في حماية كاملة، تستند على دستور يشرعنها، هو بالنتيجة النهائية مرسوم لخدمة العدالة، والانسان. تشرشل رد ذات مساء، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية:بريطانيا ستنهض وتستعيد موقعها في صدر العالم، طالما أن قضائها بخير.وأيضاً قيل:مقياس رقي، وحضارة أية دولة، مرهون بمدى صوابية قضائها، ورسوخه مستقلاً.إذا يبقى للقضاء سلطته، وسطوته، ويبقى به الميزان يتم، ومهما كان واجب على أية حكومة أن تحافظ على هذه المؤسسة في الدولة، وأن تكون ملتزمة بأركانها، وقيمها، كيف لا وهي أحدى أهم مؤسسات الدولة.في سورية، وبعد التعديل الأخير للدستور، وبعد إنعدام الأمل من كل صوابية، فاللجان التي كلفت به، هي بذاتها كانت أقل مصداقية، وقانونية، ولم يُستند في تزكيتها على أي من المعايير السليمة، بل جاءت مختارة، وفق ولائها، ودهائها في رسم اللثغرات قدر الإمكان، هذا عدا عن أن الدستور جاء استجابة صورية ليس أكثر، وهو لا يمثل أي تطلع لوجهة الشعب السوري في ثورته التي بدأها في 15 آذار 2011 وما يزال.فكرة أولى: المادة(132) من الدستور جاء فيها:" تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إعلان هذا الدستور سارية المفعول الى أن تعدل بما يوافق أحكامه"وحين نقرأ التحليل:بموجب هذا القنبلة فإنه تم الإبقاء على محمكة أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية والعسكرية، وكما هو معلوم فإنه تتم محاكمة السوريين أمام محكمتين صورياً:أمن الدولة العليا: بموجب المرسوم التشريعي رقم 53 الصادر بتاريخ 2011\4\21 ألغيت هذه المحكمة، وبالتالي فإن الدعاوي أحيلت إلى مرجعها القانوني المختص، بموجب قواعد أصول المحاكمات الجزائية.طبعاً محكمة أمن الدولة كانت محكمة استثنائية، لا تخضع لأي قانون أو أصول، كانت تنظر في القضاية السياسية والأمنية وأحاكمها كانت تصدر بالدرجة القطعية غير قابلة للطعن، وكانت تحت اشراف القيادة القطرية والجهات الامنية. المحاكم العسكرية، والميدانية: أيضا هي محاكم استثنائية، لا تخضع لأي قانون أو أصول، وأحكامها جائرة، غير مبررة، قضاتها عسكريين، لا دور للمحامي فيها.وهذه المادة إذاً تأتي ضمن خانة خبث القائمين على ترسيمها، من ناحية أنها فتحت ألف باب، وتأويل أمام ربط هذا الدستور، مع سابقه، أي أنها جاءت كتمويه لمواد مجحفة في الدستور القديم، لم تتم الإشارة إليها في الجديد. فكرة ثانية: السلطة التنفيذية في سورية، وبموجب الدستور ظلت لها الوصاية، والأبوية على القضاء، فالسلطة التنفيذية تتدخل في القضاء بسيطرة كاملة، سواء أكان من تعيين القضاة، أم من ناحية صدور التشكيلات، والترفيعات، ونقل أو ندب القضاة، والموافقة الأمنية على تعيينهم، وانتسابهم لحزب البعث. فكرة ثالثة:رئيس الجمهورية وبموجب المادة (132) من الدستور يتولى منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وهذا المنصب على درجة غاية من الأهمية، ومن المفروض أن يتولاه شخص قانوني، وهذا دليل إضافي على استمرار حزبنة القضاء، وإبعاده عن أي استقلال، أو قضائية!....للحديث صلة

زردشت شيخ سروجي : الشوفينية وآثارها المدمرة

الشوفنية هي كلمة اشتقت من اسم نيكولاس شوفين ، هو جندي فرنسي ، حارب أيام نابليون ، وقد استعملت هذه المفردة لوصف الإعجاب الشديد الذي يكنه شوفين لنابليون ، تحولت اللفظة فيما بعد إلى توصيف لحالة الوطنية المبالغ فيها ، وفي التعبير عنها بشكل عدواني 0فالشوفينية : فكرة متطرفة وغير معقولة ، وهي التحزب باسم المجموعة التي ينتمي إليها ، خاصة عندما يتضمن الحزب حقد اً وكراهية تجاه الآخر المنافس ، هي المغالاة في التعصب ، يعتبر الشوفيني وطنه أفضل الأوطان ، وأمته فوق كل الأمم ، وخصوصاً عندما تكون هذه المغالاة مصحوباً بكره للأمم والشعوب الأخرى 0 وفي الستينات من القرن المنصرم ، وخاصة بعد اندلاع الثورة الكردية ، بقيادة البرزاني الخالد ، وبتوجيه مباشر من الحكومة السورية ، وخوفاً من تأثيرات الثورة الكردية في العراق على الكرد في سورية ، بدأت السلطات السورية بوضع الخطط والبرامج ، لمواجهة الحركة السياسية الكردية ، واحتوائها بالبحث عن السبل الكفيلة ، لتحقيق التغيير الديمغرافي في المناطق الكردية ، وعلى إيقاع هذه التوجيهات الصادرة من المراكز العليا في الدولة ، فقد قام الضابط الأمني الشوفيني (المقبور) محمد طلب هلال بتقديم بحث ودراسة شاملة عن الوضع الكردي من النواحي الاجتماعية والقومية والسياسية ، إلى الجهات العليا المختصة 0 تتكون هذه الدراسة من 165 صفحة ، علماً أنها كانت من الوثائق السرية للغاية ، فقد تمكنت الحركة الكردية من الحصول عليها ، وبوسائلها الخاصة ، وتم نشرها على نطاق واسع 0 فيما يلي سنثبت أبرز وأهم النقاط الواردة في تلك الدراسة العنصرية : 1) أن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل ، ومع ملاحظة عناصر الخطر أولاً فأول ، ولا بأس أن تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية ، تبدأ بالعناصر الخطرة . 2) إن الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين يتمتعون(بالجنسية التركية) ، فلا بد من تصحيح السجلات المدنية ، وهذا يجري الآن 0 إنما نطلب أن يترتب على ذلك إجلاء كل من لم تثبت جنسيته ، وتسليمه إلى الدولة التابع لها ، أضف إلى ذلك يجب أن نقوم فوراً بعمليات الإجلاء . 3) سياسة التجهيل ، أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة ، لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي . 4) سد باب العمل : لابد لنا أيضاً مساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد ، وحتى نجعلهم في وضع ، أولاً غير قادر على التحرك ، وثانياً في وضع غير مستقر ، والمستعد للرحيل في أية لحظة 0 وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بأن لا يؤجر الأكراد ولا يملك الأكراد ، والعناصر العربية كثيرة ومتوفرة . 5) شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ، ومركزة على الأكراد ، وبتهيئة العناصر العربية ، أولاً لحساب ما ، وخلخلة وضع الأكراد ثانياً ، بحيث يجعلهم في وضع قلق وغير مستقر . 6) نزع الصفة الدنية عن مشايخ الدين عند الأكراد ، وإرسال مشايخ بخطة مرسومة عرباً أقحاحاً .... 7) ضرب الأكراد في بعضهم ، وهذا أمر سهل بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة منهم . 8) إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود ، فهم حصن المستقبل ، ورقابة في الوقت نفسه على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم . 9) جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية ، كمنطقة الجبهة 0 بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة . 10) إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي ، على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً ،كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً . 11) عدم السماح لمن لا يتكلم العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة الأصلية . 12) منع إعطاء الجنسية السورة مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة ، مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية) 0 ختم (المقبور) مقترحاته تلك بالمقولة التالية : إن هذه المقترحات ليست كافية ، بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا ، لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة ، لتؤخذ بعين الاعتبار . بعد كتابة هذا التقرير إلى الجهات المعنية في الدولة آنذاك ، تم ترقية هذا الشوفيني من رتبة ملازم أول في شعبة الأمن السياسي في الجزيرة ، إلى محافظ في حماة ، ثم تبوأ مناصب رفيعة : نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية – وزير اً للتموين – وزيراً للزراعة – وزيراً للصناعة – سفيراً لسورية لدى بولندا 0 وقد توفي عام 2011 وهو من سكان حوران 0 أردنا من هذا المقال أن نبين للقارئ الكريم ، عن مدى ما تكبده الشعب الكردي (ولا يزال) من خسائر جسيمة وفادحة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقومية جراء تطبيق وتنفيذ هذه الاقتراحات العنصرية على أرض الواقع 0 سنذكر على سبيل المثال ، وليس الحصر ، بعض الإجراءات والخطط الشوفينية 0 أ) الإحصاء الاستثنائي الذي أجرته السلطات في الجزيرة 1962 والذي تم بموجبه حرمان أكثر من مئة ألف مواطن كردي من جنسيته السورية في ذلك الوقت ، وارتفع العدد فيما بعد حتى وصل إلى ما يقارب ثلاث مئة ألف مواطن 0 ب) الحزام العربي الذي بدأت السلطات به ، والذي تم بموجبه الاستيلاء على أخصب الأراضي التي كانت بحوزة الأكراد ، وتسليمها إلى مستوطنين عرب ؛ تم جلبهم من محافظتي حلب والرقة 0 هذه هي الأفكار الرهيبة لهذا الرجل الشوفيني الذي سيذكره التاريخ الكردي بكل سوء 0في حين أن البلاد المتقدمة المتعددة القوميات والإثنيات تبحث عن أفضل السبل الكفيلة لتحقيق العدالة لكل فئات مجتمعها دون تغليب فئة على أخرى ، نرى أن النظم القمعية تتفتق أذهانها عن أسوء الأفكار ضد بعض فئات الشعب وتغليب إحداها على الأخرى ، ظناً منها أن ذلك سوف يقضي على آمال الشعوب في الحصول على حقوقها إلى الأبد ، دون أن تتعظ من غيرها ، بأنه لا يمكن القضاء على شعب ما بهذا الإنكار لحقوقه وقمعه ، وهذا ما يحصل الآن للقضية الكردية رغماً عن كل الظلم عبر كل التاريخ المأساوي لهذا الشعب 0

المحامي محمود كالو: الدولة وأشكال نظام الحكم السياسي

الاتحاد الفيدرالي في المجالين الداخلي و الخارجي :

في المجال الخارجي : لا يوجد في الاتحاد الفيدرالي سوى شخصية دولية واحدة اذ أن الشخصية القانونية لكل الدول الداخلة في الاتحاد تزول بمجرد دخولها في الاتحاد وبذلك تكون للدولة الاتحادية وحدها حق الدخول في العلاقات الدولية مع غيرها من الدول وكذلك حق الدخول في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة (كما يكون لها وحدها حق إبرام المعهدات الدولية وحق التبادل والتمثيل الدبلوماسي وحق تقرير السلم والحرب كما تتولى الدولة الاتحادية الإشراف على القوات المسلحة للاتحاد إلا أن هذه القاعدة في الاتحاد الفيدرالي ليست مطلقة إذ أنه يمكن استثناءً و حسب الظروف و التوافقات السياسية و بحماية دستورية قد تتمتع الدويلات الداخلة في الاتحاد ببعض من المظاهر السيادة الخارجية و إبرام العقود التجارية فمثلاً سمح الاتحاد السوفيتي السابق لبعض ولاياته منذ عام 1944 حق التمتع بالشخصية الدولية المستقلة عن شخصية دولة الاتحاد و أجازت لهم حق الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة و هذا ما حدث فعلا حيث انضمت أوكرانيا و روسيا البيضاء إلى هيئة الأمم المتحدة كما أجاز دستور الإمبراطورية الألمانية الاتحادية الفيدرالية عام 1871 بحق التبادل الدبلوماسي وحق إبرام المعاهدات الدولية المنضوية تحت راية الإمبراطورية كما أننا نكون امام حالة وحدة الجنسية في النظام الفيدرالي لجميع رعايا الدويلات اذ ان الجميع يتمتعون بجنسية واحدة هي جنسية دولة الاتحاد بالرغم من تمتع الفرد برعوية الدويلة التي ينتمي اليها

في المجال الداخلي :

تتكون دولة الاتحاد من عدد من الدويلات وإذا كانت هذه الدويلات الداخلة في الاتحاد الفيدرالي لايكون لها الشخصية القانونية وبالتالي لايكون لها حق مباشرة المظاهر الخارجية فان هذه الدويلات تتمتع في المجال الداخلي بالجزء الأكبر من مظاهر السيادة الداخلية إلى جانب تمتع الدولة الاتحادية أو المركزية ببعض هذه المظاهر لأن هذه الدويلات تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية ، وبذلك يكون لكل دويلة دستورها الخاص وسلطاتها العامة التي لا تخالف السلطات العامة للاتحاد وأيضا يكون لدولة الاتحاد الدستور الاتحادي وسلطات عامة وحكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية وهذا ما يسمى بازدواجية السلطة وهذه الازدواجية تعني اللامركزية السياسية السلطة التشريعية : تظهر هذه السلطة في هيئة نيابية تمثل دولة الاتحاد بأكملها وتقوم هذه الهيئة بالوظيفة التشريعية إلى جانب هيئة تشريعية أخرى تخص كل دويلة تابعة لدولة الاتحاد ويختص البرلمان الاتحادي بالتشريع في جميع المسائل التي تهم الدولة بأسرها أما برلمان الدويلة فانه يقتصر على وضع التشريعات الخاصة بالدويلة مع مراعاة عدم التعارض مع البرلمان الاتحادي

ويتكون البرلمان الاتحادي من مجلسين أحدهما يقوم على أساس تمثيل مجموع رعايا الدويلات التي تتكون منها الدولة الاتحادية فهذا المجلس يمثل شعب الدولة بأكمله .

والثاني يقوم على أساس الدويلة باعتبارها وحدة سياسية متمايزة . فمثلا يكون التمثيل في البرلمان الاتحادي الامريكي (الكونجرس)الذي يتالف من مجلسين . مجلس النواب الذي يتم انتخابه مباشرة من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق مباشرة الحقوق السياسية ومجلس الشيوخ الذي يتالف من عضوين عن كل ولاية بصرف النظر عن مساحة كل ولاية وعدد سكانها. على ان هذه القاعدة غير مطلقة فمثلاً الدستور الكندي حدد عدد أعضاء مجلس الشيوخ الي تخص بهم كل ولاية بعدد يختلف من ولاية لاخرى وكذلك الدستور الالماني الصادر عام 1949الي جعل ممثلي الولايات يتراوح مابين ثلاثة إلى خمسة أعضاء تبعاً لعدد سكان كل ولاية . وللحديث صلة .

لقاء مع الدكتور وليد شيخو: عضو الوفد المجلس الوطني الكوردي إلى واشنطن

ما هي طلبات الإدارة الامريكية من الكورد السوريين؟

ج -ما يطالب به الكورد والأمريكان في سوريا الجديدة ليس بعيداً عن السياسة الأمريكية في المنطقة وعن مفاهيم الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان من علمانية الدولة إلى لامركزية سياسية والمساواة بين الرجل والمرأة ، وأن النظام الأمريكي الاتحادي والديمقراطي نموذج أفضل نظام سياسي لحماية حقوق الإنسان وتكريس الحريات في حياة اليومية للدولة والمجتمع

ما مدى نجاح هذه الزيارة؟

إن هذه الزيارة وضعت قواعد متينة في العلاقات الأمريكية، وفتحت - الكوردية - الأمريكية والسورية صفحة تاريخية لعلاقات الصداقة بين الشعبين الكوردي والأمريكي.

هل تعتبرون الدعوة قفزة للقضية الكوردية إلى المسرح العالمي؟

نوقشت القضية الكوردية في عدة دوائر الأمريكية هامة، منها الكونغرس والبيت الأبيض والخارجية الأمريكية. لذلك وبكل التأكيد تعتبر هذه الزيارة قفزة للقضية الكوردية إلى المسرح العالمي حيث وللمرة الأولى تدعو الحكومة الأمريكية الكورد ومن خلال المجلس الوطني الكوردي للجلوس معهم والإستماع إلى قضيتهم وسبل حلها وإلى تطلعاتهم في الحرية والعيش الكريم.

هل تنظر الإدارة الأمريكية إلى المسيحية كأقلية؟ وهل ناقشوكم في ضمان أمن المسيحيين ما بعد الإنهيار؟

قرارات المؤتمر الوطني الكوردي تؤكد على ضمان حقوق الأقليات في الدستور الجديد لسوريا وهذا ما أكد الطرفان عليه.

هل لمستم الرغبة عند الإدارة زوال بشار و نظامه؟

هناك رغبة جدية من المجتمع الدولي في تنحي النظام السوري الحالي والإنتقال إلى سوريا ديمقراطية تعددية.

هل يرغبون في سوريا نظام فيدرالي وعلى أية أسس . مناطقية، قومية، مذهبية ؟

الجواب الأول المذكور سلفاً ، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترض مبدأ لامركزية سياسية لأنها لا تتناقض مع قيمها ولها تجربة طويلة وناجحة بهذا الخصوص.

أما شكل تطبيق هذا النظام اللامركزي يجب أن يؤسس بمشاركة كل السوريين وعلى مبدأ التوافق بين مكونات المجتمع السوري.

عن موقع ولاتي

بالشعارين (القرارين) ولكنه أقر برنامجا مرحليا يهدف إلى فتح المجال أكثر للحوار والتفاوض مع المعارضة بين وفدنا في الخارج والمعارضة الموجودة هناك . فالنظام الشوفيني وطوال العقود الماضية قد غير الكثير من معالم الوجود الكردي الديمغرافي والجغرافي وكذلك الهوية القومية عن طريق الإنكار والتعريب والقتل وتغيير البنى التحتية الكردية في كردستان سوريا ، ويبدو أن شرائح من المعارضة لازالت تتعامل بعقلية النظام مع القضية الكردية دون أن تشغل نفسها بالحقائق العلمية والمعرفية حول وجود الكرد وتاريخيته ، من هنا جاء اعتماد اجتماع المجلس الوطني الكردي لهذه الوثيقة المرحلية درءا للإشكاليات التي تعترض الحوار بسوء النية من جانب بعض شخصيات المعارضة ، فنحن لم نتراجع عن قرارات المؤتمر الوطني الكردي ، وحق تقرير المصير يقره المواثيق والعهود الدولية وشرعة حقوق الإنسان ، أما اللامركزية السياسية فهي شكل متطور من النظام الفدرالي الذي نسعى إلى أن تأخذه المعارضة بعين الاعتبار وتتبناه لمستقبل سوريا بعد التغيير ، بسبب تركيبة البلد المتعدد القوميات والطوائف ، وهو الحل الأمثل لكل البلدان التي تعيش فيها مكونات متعددة . وقد تضمن البرنامج السياسي المرحلي فقرة واضحة جدا في مدلولها السياسي بالنسبة إلى الحقوق القومية الكردية ، وحل القضية الكردية على أساس حق تقرير المصير واللامركزية السياسية ، وهي : (الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكردي وهويته القومية في سوريا واعتبار لغته لغة رسمية في البلاد وبحقوقه القومية المشروعة بصفته شريكا أساسيا وفق المواثيق والأعراف الدولية) . حيث أن عبارة المواثيق والأعراف الدولية تعني : حقوق الشعوب بأشكالها المعروفة في تقرير المصير أو الكونفدرالية أو الفدرالية أو الحكم الذاتي ، وأردنا بالتالي سحب الذريعة من يد المعارضة حيث هي تربط حق تقرير المصير بالانفصال فقط . ليس من شك في أن المعارضة ، تتهرب بشكل دائم من الاستحقاقات الأساسية ، في عملها السياسي كالقضية الكردية ،، وشكل الحكم بعد التغيير ، وعلاقاتها الداخلية والخارجية ، وتكتفي بالأفكار العامة والمشاريع الفضفاضة فقط ، وهذا ما يجعلها في مهب الخلافات المستمرة بين أطرافها وخاصة مع المكونات القومية . وكنا في علاقاتنا مع الأحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية في البلاد ، ندخل في خلافات جادة منذ عقود وحتى الآن كلما تطلب الوضع الموقف من القضية الكردية ، وكانت الحجة دائما ، ترك هذه القضايا لما بعد التغيير ؛ حيث برأيها الأولوية الآن ، وفي كل آن ، لإحقاق الديمقراطية أولا، وعندها تبحث المسائل الأخرى ،وأرى من جهتي أن هذا الكلام سابقا ، والآن أيضا ، هو تهرب وتملص من الاستحقاقات المترتبة عليها بشأن القضية الكردية ، التي تفترض بالمعارضة أن تصوغ موقفا مؤيدا لها من ضمن قناعة ، أن جميع المجموعات القومية لها حقوق متساوية في الحكم والعيش والحرية والكرامة ، وليس تركها للمستقبل ؛ حيث قبول الطرف الآخر والإقرار بالحقوق لا يتعلق بالزمن أو بالمهل . إذن البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطني الكردي ، هو رؤية سياسية كردية ، جاء وفق شروط المرحلة الراهنة في التعاطي مع الوضع السياسي ، من أجل توفير أرضية الحوار والتفاوض مع الأطراف السياسية الأخرى في المعارضة ، وليس خضوعا لإرادة أي طرف دون الإصرار بأن هذا الأمر ربما يتقاطع مع إرادة ورؤية أطراف أخرى ، إن كانت محلية أو إقليمية ، وارى هنا أن من حقنا التشاور مع الجهات الكردستانية من أجل وضوح الرؤية المستقبلية ؛ حيث التأثير المتبادل في النظر إلى قضايا شعبنا العادلة ، وارتباط المصالح والدوافع في خدمة تقدم وتطور القضية الكردية ، وأخص هنا ، كردستان العراق والدور المشهود لرئيس الإقليم الأخ القائد مسعود البارزاني ودفاعه وتضامنه عن ومع القضية الكردية في سوريا ، حيث أن المعارضة السورية أيضا احتاجت إلى جهوده في التوفيق بين رؤيتي المجلس الوطني الكردي ، والمجلس الوطني السوري ، من أجل صياغة موقف مشترك من القضية الكردية في سوريا ، رغم تراجع المجلس الوطني السوري عن تلك الصياغة في وقت لاحق .ولكن ، وفي كل الأحوال ، لن نخضع لضغوطات المعارضة التي تتهرب من الاستحقاقات الداهمة ، تجاه القضية الكردية بالقول أن الكرد انفصاليون ، لأنهم يطالبون بحق تقرير المصير أو اللامركزية السياسية . هذا التهويل في هذا الجانب مقصود ومغرض وتهرب من الاعتراف الدستوري بوجود وحقوق الشعب الكردي ليس إلا .

س4- في ظل هذه المواقف السلبية تجاه القضية الكوردية، هل بإمكانكم التنسيق مع قوى المعارضة السورية، وما دور الذي يلعبه المجلس الوطني الكردي وهل فعلا بات هذا المجلس الممثل الشرعي للشعب الكوردي دوليا وإقليميا؟

ج4- نعم ، رغم كل ذلك ، فإن الحركة السياسية الكردية عموما والمجلس الوطني الكردي خصوصا ، وباعتباره الكتلة المنظمة ، والمؤسسة التمثيلية للشعب الكردي ، لن ينجر إلى المهاترات والمواقف السلبية ، في الشأن السوري أو مع المعارضة حيث جميعنا في النهاية ننطلق من أرضية الثورة والتغيير المنشود ، وللكرد مصلحة أكيدة في إدامة الثورة ونجاحها وبناء الدولة الديمقراطية ، وبالتالي فإن الكتلة الكردية في علاقاتها مع المجلس الوطني السوري أو غيره ، معنية كغيرها من الكتل المعارضة للنظام الاستبدادي الشمولي بفعالية الثورة ، وبتفعيل دور المعارضة وبوحدتها ورص صفوفها ، لأن قوة المعارضة بكل كياناتها وهي ثاتها ومؤسساتها في هذه المرحلة المفصلية ، مطلوبة من الجميع كرديا وعربيا ، فكلهم سوريون ولهم مصلحة في التعاون والتنسيق ؛ وحتى الانضمام في ائتلاف جديد ، وكسب التأييد الدولي.

تتمة لقاء المجلسين:

بتاريخ 2012/5/19 عقد مجلس الشعب لغربي كردستان و المجلس الوطني الكردي في سوريا اجتماعاً مشتركاً ناقشا خلاله العلاقات الثنائية بين الطرفين ، و قد قيم الطرفان اللقاء بشكل إيجابي و كذلك تبادلا الرأي في مختلف القضايا بروح من المسؤولية والانتقاد الرفاقي البناء و أكد الطرفان على ضرورة تفعيل مضمون وثيقة التفاهم الموقعة بين الطرفين بتاريخ 2012/1/19 و في أسرع وقت ممكن ، و حث الاجتماع جماهير شعبنا الكردي التنبه و اليقظة و مواجهة محاولات المتربصين بشعبنا الكردي عبر المخططات التي ترمي إلى بث الخلاف و إثارة الفتنة بين جميع المكونات في المناطق الكردية ، و دعا الاجتماع إلى توحيد طاقات شعبنا من خلال بناء رؤية سياسية مشتركة في المجالين الوطني و القومي لتوحيد الموقف والعمل الكردي المشترك على الصعيدين الوطني والدولي

المجلس الوطني الكردي في سوريا

تتمة الحوار:الدولي لمشروعه السياسي في إسقاط وإزالة النظام وبناء نظام ديمقراطي على أساس تداول السلطة في دولة برلمانية تعددية . والمجلس الوطني الكردي - ورغم بعض حالات الفوضى الذي يكتنف أسلوب عمله ، بسبب بنيته الفضفاضة - ينتظره دور فاعل ومؤثر في مسيرة الثورة والحراك السياسي ، وهو عامل توحيد وليس تفرقة ، في مجال العمل المشترك ، واتخاذ الموقف اللازم .أما مسألة التمثيل واعتبار المجلس الوطني الكردي الممثل الشرعي للشعب الكردي فهو نسبي ويرتبط بمدى فعاليته ودوره الحقيقي في التأثير السياسي على الأحداث وداخل المجتمع الكردي ونسبة تقبله في وجدان الشعب الكردي ، ولكنه في كافة الأحوال القوة المنظمة لجهود معظم الأحزاب والتنسيقيات والفعاليات المجتمعية وتأطيرها في خدمة الثورة الشعبية على مستوى البلاد . لقد حقق المجلس الوطني الكردي ، حضوره السياسي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ؛ خلال فترة ستة الأشهر من عمره ، بالتفاعل والانسجام مع متطلبات الساحة السياسية ، وكان للدعوة التي تلقاها من الخارجية الأمريكية ، أهمية كبرى في التأكيد على الحق الكردي ، كممثل شرعي للشعب ، وكذلك في محافل دولية أخرى . إن أهمية المجلس يظهر تباعا في دوره وتوجهاته ونهجه الملتزم بالقضية الكردية ، وفي إدارته الصارمة والمرنة في الوقت نفسه تجاه متطلبات الحوار السياسي المطلوب في المرحلة الراهنة ، وكلما استطاع المجلس من تأكيد حضوره في الساحات السياسية ، وانطلق بقوة وفعالية ، وكان ذو بنية مؤسساتية ومتينة ، كلما كان ناجحا ومؤثرا في توجهاته وسط المحافل السياسية المتعددة .

س5- حدث في مدينة حلب اصطدام مؤخرا بين بعض المواطنين الكورد والعرب ، ألا يعد هذا بداية ظاهرة خطيرة ؟ وهل هناك حلول لتطويقه ؟

ج5- ما حدث في حلب ليس المرة الأولى ، فهناك مجموعات من البكارة ترتبط منذ سنوات بالأجهزة الأمنية وتعمل لصالحها ، وتقوم بالاعتداء على المواطنين الكرد لأتفه الأسباب ، وقد تحولت هذه المجموعات إلى شبيحة للنظام منذ بداية الثورة السورية ، والرد عليهم من قبل المواطنين الكرد و اللجان الشعبية ، كان دفاعا عن النفس ، وفشلت محاولات تلك الأجهزة ، تحويل الحادث إلى صراع بين الكرد والعرب ، بفضل الوعي السياسي للقوى والأحزاب الكردية والعربية ، وتفهمها للوضع واستهدافاتها الخطيرة على الجميع . ما جرى ليست ظاهرة ؛ بل عمل خطير مدبر يستهدف العيش المشترك بين الكرد والعرب . فحلب مدينة كبيرة وذات طابع تعددي قومي اثني طائفي ، واللعب على هذا الوتر خطير وله نتائج كارثية تنعكس على جميع المكونات . وقد جرى تطويق الحالة الآن ، إلا أن الوضع قابل للانفجار في أي وقت ، فيما إذا اقتضت مصلحة النظام الاستبدادي ذلك .

س6- الكلمة الأخيرة. ج6- أوجهها ، أولا : إلى شبابنا المناضل والمتحمس في الأحزاب والتنسيقيات وكل الحراك الجماهيري على مستوى البلاد ، أن المستقبل لكم فاستمروا في نضالكم ، وأن الثورة السورية السلمية وانتصارها أمانة في أعناقكم فحافظوا على نقائها وسلميتها حتى إسقاط النظام الشمولي الاستبدادي ، من أجل الشعب السوري بكافة مكوناته من عرب وكرد وأقليات قومية وطائفية أخرى ، وصولا إلى دولة ديمقراطية تعددية برلمانية . وثانيا : إلى المجلس الوطني الكردي وكل الحركة الوطنية الكردية ، من أجل الحفاظ على سوية العلاقات الداخلية السليمة والسلمية بين أطرافها ، وعدم الانجرار إلى المهاترات ، والعمل على تأطير كل الجهود خلف القضية الكردية لإيجاد حل ديمقراطي عادل لها ، والاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي في سوريا وهويته القومية ، وحقه في تقرير مصيره . وثالثا : إلى المعارضة السورية بكل مكوناتها ، وخاصة المجلس الوطني السوري ، إلى تجاوز عقلية التفرد والاستئثار ، من أجل إعادة هيكلته ، بما يخدم مصلحة الثورة وتحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى ، وخاصة الكتلة الكردية ، وإعادة صياغة مشروعها السياسي ، آخذا بعين الاعتبار ظروف المرحلة ، والآفاق المستقبلية ، وإرهاصات الوضع السوري الداخلي .

تتمة دعوة المجلس الوطني الكردي

أربيل 16آيار/مايو(آكانيوز)- أعلن مسؤول العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الكردي المعارض بسوريا، اليوم الأربعاء، عن تلقي المجلس دعوة من الخارجيتين البريطانية والفرنسية لزيارة البلدين، فيما أشار قيادي كردي سوري إلى تلقي المجلس دعوة مماثلة من روسيا. وأفاد عبد الحكيم بشار لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن "المجلس الوطني الكردي المعارض بسوريا تلقى دعوتين رسميتين من وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية لزيارة البلدين"، لافتاً الى أن "المجلس بصدد تحديد موعد الزيارتين المرتقبتين". وأضاف بشار أن "الزيارتين ستبحثان الأوضاع السياسية والثورة الجارية في سوريا"، مشيراً الى أن "المجلس يسعى الى إطلاع جميع بلدان العالم على الأوضاع الجارية في سوريا عموماً ووضع الكرد في ذلك البلد خصوصاً".وزاد بالقول أن "توجيه دعوات مماثلة من بلدان العالم للمجلس الوطني الكردي المعارض بسوريا إشارة واضحة الى أهمية الكرد في الحاضر والمستقبل السوري"، منوهاً الى أن "تلك البلدان تشعر بأهمية الكرد في التغيرات الجارية في سوريا". من جهته ذكر علي شندين عضو مركز جنوب كردستان في المجلس الوطني الكردي المعارض بسوريا لـ(آكانيوز)، أن "المجلس تلقى دعوة رسمية من وزارة الخارجية الروسية لزيارة العاصمة موسكو"، مشيراً الى أنه "من المقرر أن يلبي وفد برئاسة مسؤول العلاقات الخارجية للمجلس عبدالحكيم بشار تلك الدعوة قريباً".

قراءة في الدستور فكرة رابعة:قانون السلطة القضائية وفي المادة (65) منه منح وزير العدل نفوذا واسعاً على القضاء، وكلنا يعلم آلية تعيين الوزير.فكرة خامسة:غالبية مواد قانون العقوبات هي مواد سالبة للحريات، فضفاضة التفسير(علماً أنه لا يجوز التفسير أو الاجتهاد في قانون العقوبات)، وهي كسيف مسلط على الرقاب، من ناحية سماحها للمحاكم بأن تعاقب أي نشاط سياسي، ثقافي، اجتماعي، فكري.فحرية التعبير والانتماء السياسي ظلت محظورة، من ناحية وجود مواد تحظر العضوية في الأحزاب السياسية"الغير مرخصة" طبعا والترخيص، يمر بأبواب السلطات، حتى توفير الوصاية، وبرأي فإن أي حزب مرخص من هذه السلطة، يتم ترحيله إلى الجبهة الوطنية التقدمية، والتي أتوقع أنه يتم التحضير لذلك، بتوسيعها، فأحزابها تعتبر مجمدة تماما(تمويل سنوي، عضوية في البرلمان، مكتب) أما النشاط السياسي(تجميد) فأحزاب الجبهة، هي بشكل أو بآخر أعضاء في حزب البعث ذاته، بموجب قانون تشكيلها، وفي هذا سنفرد بحثا منفصلا في وقت لاحق. للحديث صلة

FERAT

الأخيرة

العدد (7) 19 أيار م2012-
2712ك

صور تعبّر عن نفسها

وشـــوات

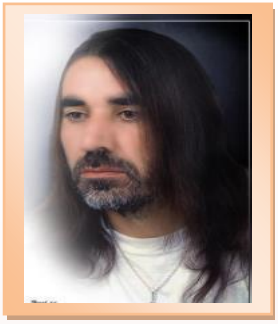

كيف صورنا الفيلم؟

لأقول لكم: كيف صورنا فيلم الخطوة، وباسم العليم لم يكن لي قط شكوى تتعثر بالسطوة، والذي حدث خلف الكاميرا، كان أهم مما حدث أمامها.

وممثلنا كان أميرا، والمصور خلف الآلة أسيرا، ولم أنا وشريكي في الإخراج لنا أمام الشارع قوة وتدبيرا، والشحة التمويل كثر القال والقيل، وفقدت من شحمي الكثير، وبدى المشهد هزيل(ج) كان خلف(الكادر) يميل بجسمه النحيل، فوقعنا في أخطاء وعثرات، والكثير من العكات، وإعادة اللقطات، والترنم بالنكات، إذ تحولت زوجتي إلى مخرجة، فوضعتني في حالة حرجة، وسال مني العرق والغضب إلى آخر درجة .

وإن شاهدتم الفيلم فلا تحملو ا بالعرض السلم، وللحكاية بقية حتى إن لم تكن مشاهدة الفيلم تقية

وعليكم السلام وليحمل بيننا الوئام

جان بابير